

تستخدم أفضل الوسائل التقنية المساعدة لعملية البحث والتعقب الجودر؛ «شعبة الجرائم الإلكترونية» تهدف إلى مواكبة الجريمة في عصر المعلومات

تعد «الجريمة المعلوماتية» أو جرائم الحاسب الآلي أحد الظواهر الأمنية المعاصرة والحديثة التي ارتبطت بشكل خاص بظهور الحاسب الآلي الشخصي منذ بدايات استخدامه في أوائل الثمانينات الميلادية من القرن الماضي، وقد تنوعت هذه الجرائم بحسب مجالاتها وكان من أوضاعها وأكثرها أثرًا الجرائم ذات البعد الاقتصادي للحاسب الآلي. وبعد أن بات الحاسب الآلي مرتبطاً بمختلف نواحي الحياة الاقتصادية، ووضوح ظهور أنماط جديدة من الجرائم الأمر الذي دعا إلى استنهاض المؤسسات التشريعية، لبحث وتحديد الجرائم الاقتصادية المرتبطة بالحاسب الآلي من خلال توضيح الأحكام العامة لجرائم الحاسب الآلي بصفة عامة، ومدى قدرة النصوص الحالية على تغطية هذه الأنماط الجديدة من الجرائم، ولما كانت من ضمن المشاريع التي استحدثتها الإدارة العامة للأدلة والمباحث التابعة لوزارة الداخلية قيامها باستحداث شعبة الجرائم الإلكترونية التي تتقن «الوطن» بالمعيد فاروق المعاودة، والتقيب على الجودر الذي تم ابتعاثه من قبل الإدارة لدراسة آخر المستجدات حول الجرائم الإلكترونية، وكذلك التعرف على شعبيها الإجرامية وتعريف خصائصها والهدف من إنشائها....



حاور -
إبتهام علي

2- جرائم تستهدف الكمبيوتر "كضحية" مثل إتلاف الأجهزة وتدمير قواعد البيانات أو سرقة محتواها، وأياً كان التصنيف فستظل مخالفة جنائية تستدعي اتخاذ التدابير الاحترازية لمنع وقوعها والتحقيق المتقدم لكشف فاعلها، وسن الأنظمة والتشريعات الرادعة من فساقها. والجريمة التقنية "سهلة" التنفيذ لأن أدواتها الرئيسية هي "المعرفة" وهي في ذات الوقت "قوية" الأثر والنتيجة معقدة الاكتشاف "لامكان إخفاء أطرافها" ويمكن عبرها التسلل وإحداث الضرر بكل سهولة.

■ ما هي أبرز الجرائم التي قد تدرج تحت مفهوم جرائم الحاسب؟

- يمكن أن ندرج بعض الجرائم التي تدرج تحت مفهوم جرائم الحاسب على النحو التالي:

- 1- الانتقاص غير المشروع للمعلومات أو البيانات
- 2- الدخول غير المشروع على أنظمة الحاسب الآلي
- 3- التجسس والتصنت على البيانات والمعلومات
- 4- انتهاك خصوصيات الغير أو التعدي على حقهم في الاحتفاظ بأسرارهم وتزوير بيانات أو وثائق مزعومة أي أكان شكلها
- 5- إتلاف وتغيير ومحو البيانات والمعلومات
- 6- جمع المعلومات والبيانات وإعادة استخدامها
- 7- تسريب المعلومات والبيانات
- 8- التعدي على برامج الحاسب الآلي سواء بالانتقاص أو الاصطناع
- 9- نشر واستخدام برامج الحاسب الآلي بما يشكل انتهاك لقوانين حقوق الملكية والأسرار التجارية.

■ كيف يتم تحدي الجرائم الإلكترونية في المجال التشريعي والأمني؟

- يجب أن نفرق بين شقين حينما نتحدث عن الجرائم الإلكترونية في المجال التشريعي والأمني وهما:

1) صعوبات الجانب الجزائية على النحو التالي:

أولاً: (الركن المادي) للجريمة وهو ارتكاب فعل يشكل الجانب المادي لها، في جرائم التقنية لا يتضح الجانب المادي بشكل قد يقع القاضي بالقضية.

ثانياً: (الركن الشرعي) يفترض الجريمة أن الفعل غير مشروع (غير مصرح به)، كثير من الجرائم لم تتضح مواقف القانون منها بشكل حاسم وهنا تتداخل القوانين فقد تكون بعض الأعمال مجرمة في مسموح بها في أخرى.

ثالثاً: (الركن المعنوي) حيث يفترض في الجريمة صدور الفعل غير المشروع عن إرادة جنائية، ويكون الإنسان عند ارتكابه الفعل مدركاً وحرّاً ومختاراً، وهنا تأتي صعوبات الوعي ببعض الجرائم أو قيام أطفال غير راشدين ببعض الأعمال التي تقع تحت مظلة القانون.

2) تحديات تتعلق بطبيعة جريمة الحاسب

أولاً: لا تخلف جرائم الحاسب آثاراً ظاهرة خارجية فهي تنصب على البيانات والمعلومات المخزنة في نظم المعلومات والبرامج مما ينفي وجود أي أثر مادي يمكن الاستعانة به في إثباتها.

ثانياً: يتم ارتكاب جريمة الحاسب عادة عن بعد فلا يتواجد الفاعل في مسرح الجريمة حيث تتباعد المسافات بين الفاعل والنتيجة.

ثالثاً: عدم تبليغ المحتني عليهم من الجرائم المرتكبة ضدهم سواء لعدم العلم أو خشية العواقب.

رابعاً: سهولة إضافة وتعديل بيانات في الأدلة المتخلصة من مسرح الحادث.

■ وما هي أبرز القواعد العامة للتحقيق ومكافحة جرائم الحاسب؟

- يتطلب التحقيق في الجرائم ذات الطبيعة التقنية قدرًا كبيرًا من التخطيط والمهارة حتى يمكن أن تكتمل عناصر القضية بشكل دقيق يتفق وطبيعة هذه الجرائم، وأجمالاً يمكن الإشارة إلى بعض النقاط الأساسية التي ربما للمحقق أخذها في الاعتبار ومنها:

أولاً: المبادرة بالتحقيق فور تلقي التقرير بوجود نشاط إجرامي أو جريمة ذات طابع تقني واستغلال عامل الوقت.

ثانياً: استصحاب فريق فني لمسرح الحادث.



«الوطن» تحاور المعيد فاروق المعاودة والتقيب على الجودر

تلقي البلاغات بعد إصدار قانون «جرائم الحاسب الآلي»

85% من الشركات والوكالات الحكومية الأمريكية تعرضت لاختراقات لأنظمة معلوماتها

250 ألف محاولة اختراق تتعرض لها أنظمة وزارة الدفاع الأمريكية سنوياً

الشبكة العالمية «الانترنت» ملاذاً آمناً للمجرمين لإرتكاب جرائمهم

أصل الجريمة وطبيعتها باعتبارها نوعاً من السلوك المتحرف المضاد للمجتمع، كما اهتم بدراسة شخصية المجرم من حيث تكوين شخصيته والأسباب التي تدفعه إلى الإجراء، كما اهتم هذا العلم بأنجح الوسائل في علاج المصير وإصلاحه وملائمة العقوبة لشخصيته والجريمة التي ارتكبها، وتكاد تجمع كثير من الدراسات على أن هناك ظروفًا مهمة تساعد على ارتكاب الجريمة أهمها:

الفسرصة، وتوفر الأداة، والدافع، والرغبة.

■ إذن فما هي خصائص جرائم الحاسب ومن وجهة نظركم؟

يمكن تصنيف جرائم الحاسب بشكل عام إلى صنفين رئيسيين:

1- جرائم تستخدم الحاسب كأداة إجرامية، مثل استخدام الحاسب في التزوير، ونسخ البرامج، الاحتيال المالي.

■ إذا افترضنا المفهوم المبسط للجريمة كظاهرة اجتماعية فهل ينطبق ذلك على الجرائم المعلوماتية؟

- الجريمة كما يقول علماء النفس والاجتماع ظاهرة مصاحبة للمجتمعات منذ نشأتها حيث توجد فئة من أفراد المجتمع «ظروف واستعدادات مختلفة» بارتكاب أعمال ضد القواعد المرعية أو التشريعات التي ارتضاها المجتمع تحكم حياته.

وتعريف الجريمة في القانون الجنائي- بأنها كل فعل غير مشروع صادر عن إرادة جنائية - يقرره له القانون عقوبة أو تدبيراً احترازياً.

وقد وظف الإنسان كل ما حوله في حاجته وكذا من انحرف عن السلوك السوي وجد في معطيات الحضارة التي عاشها ما يستخدمه بأسلوب غير سوي، ومنذ ظهر علم النفس الجنائي كفرع تطبيقي لعلم نفس الشواد وأخذ يدرس

أيضاً سوق تجاري، ومكتبة عالمية، ومجتمع اتصالي مفتوح العضوية، وتزايد هذه المخاطر وقعت 30 دولة في العاصمة المغربية بوايومب سنة 2001م على الاتفاقية الدولية الأولى لمكافحة الإجراء باستخدام الحاسبات وعبر الإنترنت تناولت قضايا الاستخدام الإجرامي للحاسبات بشكل مفصل.

■ ماذا تعني بأن الإنترنت وفرت ملاذاً آمناً للمجرمين؟

- مع ظهور شبكة الإنترنت عبر مجتمع عالمي مرتبط بملايين الحاسبات تحولت الجريمة وتبادل المخالفون الخبرات وسهل التدريب والتنسيق بل الوصول إلى مناطق مغرية لارتكاب الجريمة، ومشكلة وميزة شبكة الإنترنت إنها وسيلة الوسائل حيث مكنت - من خلال تطبيقاتها- وسائل الاتصال الجماهيري الأخرى (التلفزيون، الراديو، الصحف) من الظهور من خلالها، وهي

للمجرمين لإرتكاب أعمالهم وتلقي الدروس في غيبة عن عيون القوانين، وإزاء تزايد هذه المخاطر وقعت 30 دولة في العاصمة المغربية بوايومب سنة 2001م على الاتفاقية الدولية الأولى لمكافحة الإجراء باستخدام الحاسبات وعبر الإنترنت تناولت قضايا الاستخدام الإجرامي للحاسبات بشكل مفصل.

■ بشكل مبسط هل تعرف لنا الجرائم المعلوماتية؟

كشرت التعريفات التي تحاول أن تضع توصيفاً محدداً للجرائم المعلوماتية، واختلفت بين من يعرفها بأنها جريمة مستقلة أو جريمة مرتبطة بجريمة أصلية، وهناك تعريفات تركز على الوسائل التقنية المستخدمة، وقد رصد بعض الباحثين الكثير من الجدل حول التعريف، ولكن يمكن القول أن أبرز التعريفات تصور الجرائم ذات الارتباط التقني على أنها: «هي نمط من أنماط الجرائم المعروفة في قانون العقوبات طالما مرتبطة بتقنية المعلومات».

ويمكن القول إجمالاً أن الجريمة هي في النهاية سلوك «شاذ» يبيح عن فرصة في غفلة القانون أو من يسهر عليه مستغلاً أي وسيلة متاحة، وهذا فقد كانت معطيات التقنية ضمن خيارات المجرمين بطبيعتها الخاصة وخصائصها الفريدة التي قد تمكن المجرم من تنفيذ عمله بأقل التكاليف وأدنى مستويات المخاطرة.

وجرائم التقنية "الجريمة الرقمية، جرائم الحاسوب، جرائم الإنترنت، جرائم الفضاء المفتوح، جرائم المعلوماتية" لا يخصص بها منتج دون آخر، خاصة وأنه مع الهائفت ظهر نشاط سرقة المكالمات الهاتفية، ومع ظهور بطاقات الائتمان ظهرت البطاقات المزورة، ومع الحاسبات تعددت أنماط الجريمة التي وظفت فيها الحاسبات والبرامج.

ويقدر معهد أمن الحاسبات الأمريكي بأن 85% من الشركات الكبرى والوكالات الحكومية الأمريكية تعرضت بشكل أو بآخر لاختراقات لأنظمة المعلومات التي فيها بشكل أو بآخر خلال عام واحد. ولم يسلم من تلك الاختراقات حتى أنظمة وزارة الدفاع الأمريكية حيث تتعرض لحوالي 250,000 محاولة اختراق خلال العام الواحد تقريباً وجرماً لحكم عدد المخاطر خصصت حكومة الرئيس بوش مبلغ بليون دولار لحماية نظم المعلومات الأمريكية، ومع انتشار شبكة الإنترنت منذ مطلع تسعينات القرن العشرين تعولمت جريمة التقنية، واتخذت أبعاداً دولية حيث وفرت الشبكة العالمية ملاذاً آمناً

نسبة القرصنة في بعض دول منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا

الدولة	1994	1998	1999	2000	2001	2002	2003
نيجيريا	82%	72%	67%	67%	71%	67%	84%
كينيا	82%	72%	67%	67%	77%	67%	80%
ليتان	93%	93%	88%	83%	79%	74%	74%
المغرب	82%	72%	64%	60%	61%	58%	73%
مصر	84%	85%	75%	56%	58%	52%	69%
الأردن	87%	80%	75%	71%	67%	64%	65%
البحرين	92%	89%	82%	80%	77%	76%	64%
قطر	91%	87%	80%	81%	78%	76%	63%
السعودية	78%	73%	64%	59%	52%	50%	54%
الإمارات	86%	49%	47%	44%	41%	36%	34%